تعقيب د.سيف الدين عبد الفتاح:

أشكر الباحثين على هذا الجهد. وبالنسبة لورقة أ.شيماء، هذا إدراك مهم ما بين خريطة الأحزاب والتحالفات والبرامج ثم الخلاصات في النهاية، وأظن أنها خريطة وافية وأنها وفقت توفيقًا كبيرًا جدا في إبرازها، بالإضافة إلى أنها وزعت الخلاصات على الثلاثة موضوعات وهذا شيء مهم.

ومن الممكن أن تقوم بتجميع الخلاصات التي تتعلق بمستقبل هذه التحالفات بعد الانتخابات. كما أننا لدينا مشكلة خطيرة جدا هي عدم التمييز بين التحالفات الانتخابية والتحالفات السياسية؛ فالتحالفات السياسية هي الأطول عمرا أما التحالفات الانتخابية فهي مؤقتة بحدوث الانتخابات وترتبط بأسبابٍ تتعلق بوجود نظام انتخاب بالقائمة، وإن كانت التحالفات تحدث في النظام الفردي والمستقل بشكل غير مباشر مثل تفريغ الدوائر أو غيرها. ثم تأتي بعد ذلك حالة ثالثة من التحالفات في إطار اندماجات يمكن أن تحدث بشكلٍ من الأشكال بين هذه الأحزاب، وأظن أننا سنبدأ موجة جديدة تسمى "الاندماجات الحزبية" وأظن أنني شاهدت بعض هذه التجارب.

كما أنه يجب أن نميز بين التحالفات والائتلافات (وهو أمر أقل أهمية) لأن التحالف السياسي إذا تحرك إلى دائرة التشكيل الحكومي سينتج ائتلافًا. أما بالنسبة للتوافق فهو أمر آخر؛ فهو حالة تتعلق بالأداء السياسي والتوافق على مبادئ كلية، والتوافق على رئيس "توافقي" أمر غير جائز لأن التوافق على شخص من قبيل التواطء لا التوافق، والأمر هنا يتعلق بأشياءٍ كثيرة يجب تحديد الحدود والتقاطعات التي تتعلق فيها من الناحية السياسية.

أما بالنسبة لورقة أ.عبد الرحمن، فأظن أنها ورقة مهمة تتعلق بمحاولة للتنظير والتحليل، لكنها تحتاج مزيدًا من الربط بين مبادرات التوعية الشعبية على وجه الخصوص وكيف أنها تشكل انعكاساً لهذا الاجتهاد النظري الذي يتعلق بالتنظير على الأرض، وأيضا مزيدا من التفصيل حول الأمر المتعلق بالريزومة وتفعيلها على الأرض والتداخل ما بين الشبكية والهرمية في المراحل الانتقالية.

مداخلات الحضور:

د.نجلاء الكامل (مركز النيل للدراسات الاستراتيجية):

أشكر حضراتكم، ولدي تعقيب على موضوع أ.ماجدة إبراهيم، والحقيقة هو تحفظ شديد فيما يتعلق بالإطار النظري البحت الذي دارت فيه الورقة وبالرغم من أنها تتبع مسار إدارة البلاد في فترة حرجة جداً فلم تقف عند النقاط الأساسية لهذا المسار ولم تستشهد بالأحداث ودلالاتها فكانت إطارًا نظريًا بحتًا. وأيضاً لدي تحفظ على مسألة أنه ليس من المهم أن يكون المسار

بسيطًا أو متعرجًا.. وهذا شيء يعيبه فكيف لا يعيبه؟! فالمسار كله أخطاء وإن كان من الممكن أن نستثني ما أسميتِه "إنجازات" والحقيقة أنا لا أرى أنها إنجازات. كما أرى أيضاً أنك حاولت الوصول لمفهوم الطرف الثالث في حين أن هذا الطرف الثالث غير موجود؛ فالطرف الثالث معروف وهو القائم على شئون البلاد. وبالنسبة لفكرة خارطة طريق فأنا لا أرى خارطة طريق نهائياً؛ فقد ذكرتِ أن من الإنجازات وجود خريطة بعد الانتخابات، والمنحى الذي يشهد صعودًا وهبوطًا أنا لا أرى صعودًا إلا للإخوان المسلمين. وبالنسبة لنماذج التحول الديمقراطي أعتقد أن هناك نماذج في مناطق أخرى –خاصةً في أمريكا اللاتينية– أعتقد أنها أكثر اكتمالاً من الحالة التونسية؛ فتونس لم يكتمل تحولها الديمقراطي بعد فهي لاتزال في مرحلة مخاض.

وبالنسبة للأستاذ عبد الرحمن حسام، كنت أتمنى أن ترصد مسألة التوعية الشعبية واقعيا؛ ماذا حدث في الانتخابات؟ وكيف تم؟ ومن هم الناخبون؟ ومن هم المرشحون الذين اختلفت نوعيتهم؟ فعدد المرشحين كان كثيرًا جدا وكانوا مختلفين في انتماءاتهم السياسية والفئوية والمهنية، وقد انعكس ذلك في شكل الإضرابات والحركات الاحتجاجية (التي أطلق عليها المطالب الفئوية) التي تطالب بتطهير المؤسسات الحكومية. فلم يتضح في الورقة كيف انعكست التوعية في التصويت بنسبة كبيرة جداً للتيار الإسلامي بالرغم أن كل الحركات التي تقودها إلى حد كبير كانت محسوبة على القوى المدنية أو القوى الليبرالية، وأيضاً لم يتضح كيف انعكست في النسبة الضئيلة التي حصل عليها فلول الحزب الوطني والوعي الشعبي العميق عند الشعب المصري برغم التحفظات على إدارة العملية الانتخابية.

د.ناجية عبد المغني سعيد:

لقد لفت انتباهي في عرض الأستاذة شيماء الحزب الذي يركز على الرياضة، فقد حضرت مؤتمرًا في الهند وكانت الخلاصة التي خرجنا بها أهمية وضوح الاستراتيجية في بناء الديمقراطية ولكن للأسف يركز البعض في المجتمع المدني والجمعيات الأهلية على جزئيات دون الكليات. فهناك ثلاثة منظورات: منظور عام ومنظور النملة ومنظور الطائر؛ فمن الخطير أن ننظر بمنظور النملة في الرؤية وأترك منظور الطائر الكاشف، فنحن نحتاج منظور الطائر لنستطيع أن ننتج معا الاستراتيجية المتكاملة التي تجمع كل شيء.

الأمر الثاني، أرى أهمية وجود قواسم مشتركة يجب أن نسعى كلنا لتحقيقها ونتنبه للمخاطر المشتركة التي تهددنا جميعاً والفرص المشتركة التي يمكن أن نبني بها. وقد وجَّه نلسون منديلا رسالة لشعب تونس وشعب مصر ذكر فيها أن إدارة العدالة أصعب بكثير من أن تهدم الظلم، وهذا الذي يجب نتنبه له.

الأمر الأخير يتعلق بحديث د.سيف عن التحالفات والائتلافات، فلكي نحافظ على البوصلة عقب الثورة نحتاج إلى المحافظة على طاقة حب وألا نستدرج إلى سلبيات الكره، فكما قال د.عبد الوهاب المسيري يوجد فرق بين العلاقات التعهدية والعلاقات التراحمية. فلتحقيق تماسك المجتمع والتآلف المنشود لكي نستطيع أن نبني ديمقراطية نحتاج إلى أن نعلي من شأن العلاقات التراحمية في كل المجالات؛ فالتعاملات بين المصرين تفتقد إلى التراحم فكيف نتوقع أن نبنى مجتمعًا معا؟

أ.مصطفى محمد عباس (سوداني الجنسية):

بالحديث عن مكانة مصر أو الحديث عن الثورة فقد قامت مقارنة طويلة في هذه الأبحاث والدراسات بثورات أخرى، فكانت مصر مختلفة بمعنى أنه لا يمكن قياس المرحلة الانتقالية في أوكرانيا أو تونس أو في أي دولة أخرى بمصر؛ فإذا اعتبرنا أن الأفكار هي الشركات فمصر هي ممول هذه الشركات ولها مركز فيها، لذلك وجدنا ذلك الهيجان ما بعد الثورة. وهناك من عولوا على المجلس العسكري وهذا خطأ كبير فلو كان فيهم خيراً لكانوا انقلبوا على مبارك لذا لا رجاء في الجيش ولا رجاء في الأحزاب. ففي السودان –على سبيل المثال– قامت ثورة في 1964م وفي 1985م، وعَّول الناس على الأحزاب وترك المجتمع القارب يمضي من خلال الأحزاب فطغت المصلحة الحزبية على المصلحة الوطنية. فلم يكن هناك توافق قبل الثورة حيث فاجأت الثورة الجميع ولم يكن هناك إعداد مسبق لما بعد الثورة.

وبالنسبة للخارطة والأحزاب التي تحدثت عنها الأستاذة شيماء فقد كان بحثًا ممتازًا، لكن هناك حزب لم تذكره هو الحزب الحاكم (المجلس العسكري)، ومع الاحترام لكل الأحزاب المصرية إلا أنها لا تملك برنامجًا وطنيًا واضحًا ولا تملك رغبة واضحة للتوافق حتى الإخوان المسلمون؛ والناظر للعملية الانتخابية وهو خارج مصر يدرك أشياء كثيرة لا يدركها المواطن المصري الموجود داخل مصر. وبالنسبة للتوعية ففي الفترة الديكتاتورية الطويلة زال الوعي الانتخابي تمامًا عند المواطن المصري وعند الأحزاب المصرية فكان يتم انتخاب النائب حتى لو كان انتخابًا مزيفًا لكي يخدم المنطقة ويعين أبناءها وليس ليوصل صوت المجتمع الصغير إلى البرلمان، وفي المرحلة الانتقالية تتدخل أيادي أجنبية كثيرة سواء من الخليج أو أوروبا أو إسرائيل أو دول حوض النيل... فكل هذه الدول لها مصالح في مصر.

أ.حسام أبو البخاري:

لديَّ تساؤل استكمالا لحديث أ.نجلاء، هل السنة التي مررنا بها بعد انتهاء الموجة الأولى من الثورة في 11 فبراير 2011م تسمى مرحلة انتقالية؟ فهل نحن في مرحلة انتقالية

بتعرفيها الكلاسيكي أم أن التنظير لهذه المرحلة باعتبارها مرحلة انتقالية هو بداية تنظير للثورة المضادة، أعتقد أن من سمى مرحلة ما بعد 11 فبراير –بحسن نية– أنها مرحلة انتقالية شكَّل الغطاء النظري للثورة المضادة. فقد تم تضليلنا بشكل كبير، والنخب التي كانت تسمى نخبًا مثقفة ويقال أنها بدأت الحراك الثوري قبل 25 يناير كان عليها عتاب كبير جدا في أنها لم تفكر تفكيرًا استراتيجيا بأن ما سقط كان رأس النظام فقط وأن –النظام الذي هو أقوى من مبارك– لم يسقط. فنحن نريد تعريف هذه المرحلة؛ هل ما عشناه يسمى مرحلة انتقالية؟ وهل من الممكن أن نكمل الثورة على قاعدة انتخابية تنافسية؟ فما حدث في الاستفتاء وما حدث في مراحل الانتخابات فتتت القاعدة الثورية أو الدفع الثوري لأن العملية التنافسية فتتت المجاميع والقوى الثورية ما بين إسلامي وغير إسلامي، ليبرالي وغير ليبرالي، وهكذا.

كنت أرغب أن تتوسع أ.شيماء في الحديث عن أحزاب الفلول وأيضا الأحزاب التابعة للمجلس العسكري، فأعتقد أن المجلس العسكري بدأ يقعِّد له قواعد ومشروعات وصحف ستصدر قريبًا وقنوات تليفزيونية.

أ.سناء البنا:

لي تعليق بسيط على ورقة أ.شيماء وهو أن هناك اختلاف حول تصنيف الفاعلين السياسيين الحاليين على اعتبار أنهم مختلفين سياسيًا أو مختلفين على برامج سياسية ومواقف بينهم في المشهد الحالي، وفي الحقيقة الموضوع أبعد من ذلك فهو اختلاف أيديولوجي وخلاف فلسفي أيضًا بين الفاعلين السياسيين على الساحة؛ فمعظم الأحزاب التي انبثقت عن جماعة الإخوان المسلمين هي في الحقيقة من الفصائل التي تختلف مع جماعة الإخوان المسلمين اختلافًا جذريًا على مجموعة من الموضوعات، وكذلك بالنسبة للجماعة السلفية والتيار السلفي وجميع التكونيات التي تتشكل حاليًا على الساحة وتموضع نفسها ما بين الأطر الأيديولوجية القائمة لسنوات مبارك الثلاثين التي عشنها. فبالتالي الخلاف ليس خلافًا سياسيًا وإنما هو اختلاف أيديولجي.

أ.منى نادر:

لدى تعليق على التعليقات وليس على الأوراق الأساسية؛ فقد دفعت التعليقات نحو المسار، وهذا ما حاولت أ.ماجدة أن تبتعد عنه. فلا شك أن هناك العديد من الأخطاء وأن المسار متعرج –بل شديد التعرج– ولاشك أن المجلس العسكري بشكل أو بآخر كان مسئولا عما يحدث. ولكن إذا فقد الشباب الأمل فهل ننتظر من الطرف الثالث أن يصل بمصر إلى ما هو أفضل، لذا أستدعي في هذه اللحظة شديدة الحساسية كلمات د.هبة رءوف التي كانت تذكرها

دائمًا في الميدان عندما تجد أن عزيمتنا ضعفت فتقول لنا: "إذا فقدتم أنتم روح الثورة وإذا تم تفريغ الحالة الثورية من داخلكم انتهت الثورة"؛ فإذا احتفظنا بالحالة الثورية نضمن أننا نستطع الدفع بالتغيير.

وربما يكون المسار بطيئًا، ولكن لا يصح أن نفرغ السياق كله من إنجازاته؛ فهناك أمور كثيرة كان من الممكن أن لا تتحقق ولكنها تحققت نتيجة الضغط الشعبي. وفي هذا الصدد يجب أن ننظر إلى الانتخابات –كما ذكرت د.نادية– باعتبارها خطوة، وأن الثورة لم تنتهِ بعد، ولكننا يجب أن نصحح المسار لأننا إذا فقدنا الحالة الثورية وتم تفريغها من نفوسنا ستفشل الثورة.

أ.مدحت ماهر:

االسلام عليكم، أعبر بداية عن سعادتي بالمتحدثين والتعليقات، حيث أظن أن البعد الغائب الآن في النقاش الوطني هو البعد العلمي؛ فالمتحدثين يعرضون رؤاهم كباحثين وليس كسياسيين، فيوضحون الصور كما تقول أدواتهم العلمية قدر وسعهم، وهذه ليست حقيقة مطلقة ولكنها حقيقة مفقودة (المراجعة والتصنيف والتفسير) وعلى الآخرين أن يستفيدوا به بعد ذلك مع ثورة أو إصلاح.

هناك أمر آخر مهم في الأوراق المقدمة يتصل بالعلاقة بين العلم والواقع، فهناك مشكلة في فهمنا للثورة؛ فقد تحدث الدكتور محمد صفار عن أن الثورة أحدثت جديدًا مع بقاء القديم وأن الإشكالية ستصبح كيف ندير العلاقة بين القديم والجديد، ماذا سنبقي وماذا سنحاول أن نزيل، وهى ليست علاقة فكرية بل تتم على أرض الواقع. كما تحدثت د.نادية عن علاقة غريبة بين الثورة وأولادها أو إنجازاتها؛ أي قضية استكمال الثورة وهل تصلح مع المنطق الثوري عند البعض؟ كما أن اختلافنا على مفهوم الثورة قد يؤدي إلى أن البعض لا يقبل أن يقال مفهوم "استكمال الثورة"، فنحن نتعامل مع نمط جديد ونحاول من خلال القراءة العلمية أن نفهمه.

وسوف أوجه أسئلة سريعة للباحثين: أ.ماجدة، هل حملت الانتخابات بعض صفات المرحلة الانتقالية، فقد وصفتِ المرحلة الانتقالية بأوصاف مثل الإدارة بالأزمة وضيق الوقت وعدم اليقين، فهل ظهر هذا في الانتخابات؟ وهل شهدت المرحلة الانتقالية إدارة مزدوجة بين من يدير بالأزمة ومن يدير بالثورة أو التأزيم المتبادل، بحيث أننا فعلاً لم نحصل على إنجازاتنا ومنها الانتخابات، إلا بالتأزيم؟ وهل ستستمر هذه الآلية؟ وأؤيد تعليق أ.نجلاء حول تأثير الأحداث الكبيرة على مسار الانتخابات بما فيها أحداث القصر العيني التي تمت أثناء الانتخابات نفسها.

تحدثت أ.شيماء عن أمر غريب جدًا ما بين الثورة والديمقراطية، فالثائرون لم توصلهم الديمقراطية والديمقرطيون متهمون بأنهم غير ثوريين، فهل هذه العلاقة في إطار الأحزاب والقوى

السياسية الجديدة مرشحة أن تستمر؟ والأغرب من هذا العائدون من ساحة العنف وصاروا ديمقراطيين، والمنطلقون من ساحة الديمقراطية متجهون إلى روح عنيفة؛ فكيف نفهم هذا؟

وبالنسبة للأستاذ عبد الرحمن، كيف تحصَّن جهود التوعية من أن يُنظَر إليها على أنها مسيسة؟ فكيف نوجه خطابًا توعويًا للناس لا يصنف باعتباره حكوميًا أو ثوريًا أو ضد ثوري ويفهم أنه للناس؟

أ.حسن البنا:

لدي اعتراض على العنوان الذي وضعته أ.ماجدة؛ فمن خلال ما ذكرته هي أرى أن المسار بطيء وليس متعرجًا، وأرى أن الثورة لم تنحرف عن مسارها ولم تذهب ببعض مكتسبات لأعداء الثورة.

د.نادية مصطفى:

أريد أن أركز على بعض أمور عامة تتعلق بالندوة كلها، حيث يجب التركيز على موقع الانتخابات من السياق ومن المرحلة الانتقالية. ففي الجلسة الأولى ثلاثة موضوعات تمثل تراكمًا، وهنا أود أن أوجه النظر لمعنى القراءة العلمية؛ فالتفكير العلمي له قواعده وأصوله وهذا ما نريد أن نؤكده في هذه الندوة وليس أن نكرر النقاشات التي تدور في كل مكان، فإدارة أمورنا بالتفكير العلمي المنظم ضرورة وخطوة منهجية لازمة قبل أن نختلف باتجاهاتنا السياسية حولها. وبالتالي أرى أن الدراسات الثلاثة حاولت أن تجتهد بمنهج علمي منظم، ولكن المنهج العلمي المنظم يجب أن يقودنا إلى نتيجة وخلاصة، والخلاصات الثلاثة تحمل سمت المنظور الحضاري القائم على البحث عن مشترك وتحويل الاختلاف إلى اختلاف تنوع وثراء وليس اختلاف تضاد واستقطاب وتباعد.

وبالتالي لم أرَ في دراسة أ.ماجدة مصطلح الاستقطاب الإسلامي العلماني الذي أشار إليه د.أبو بخاري ولم أرَ فيها حدة الاستنفار التي أشارت إليها أ.نجلاء حول الطرف الثالث وأننا جميعًا نعرفه، وإنما الهدف هو أن نستكمل الطريق وإلا سنظل أسرى كل هذه الأمور، لذا لابد أن نفهم ونعي ونحدد المسئوليات ونخطط طريقًا نسير فيه.

ووقد خلُص كل بحث إلى اقتراح متصل بموضوعه؛ فشيماء تبحث عن المشترك بين المرجعيات وبرامج الأحزاب، وماجدة تحدثت عن العلاقة بين الوطني والديمقراطي، وعبد الرحمن تحدث عن كيفية توليد جديد من نظرية النملة بمفردها أو العلاقة بين المسار التشابكي والتفاعلي. فأتمنى أن نقرأ كل جلسة وما يدور بها من مناقشات على هذا النحو، لذا فقد سعدت جداً بتعليق أ.منى نادر لأنها أدركت حالة القاعة؛ لأننا في مجلس علم وعلينا أن نقرأ كل بحث

وعلاقته بالبحوث الأخرى في الجلسة الواحدة ثم نقرأ الجلسة الواحدة على ضوء الجلسات التالية، ونحترم ونستمع ونتفاعل مع الجالسين في القاعة، فلا نريد أن نكون متشائمين.

رد الباحثين:

أ.عبد الرحمن:

بالنسبة لسؤال: هل نحن في مرحلة انتقالية؟ نعم نحن في مرحلة انتقالية –وهي مرحلة مهمة– لكن ليس في المجال السياسي بالمعنى الذي ذكره أ.حسام وهذا يعكس حقيقة المرحلة الراهنة حيث لم تصل الثورة إلى السلطة. والثورة لم تقبل تعريفها بحلول وسط، فالثورة المصرية مثلت نموذجًا مختلفًا لم يكتمل بعد، وماحدث هو إعادة تموضع للنظام في ظل حالة من عدم الاستقرار وتدافع المجتمع معه. وبالنسبة للمسار، فليس هناك مسار سواء إسلامي أو علماني أو ليبرالي، فالمسألة هل الشعب المصري صاحب السيادة أم أن صاحب السيادة هو المجلس العسكري؟ وهذا جزء مهم من المشهد لا يمكن التغافل عنه. لذا لابد أن توضع الانتخابات في سياقٍ أوسع؛ هل هي جزء من المرحلة الانتقالية أم أنها تؤدي فعلا ثوريًا إذا تم التعامل معها في هذا الإطار أم أنها –كما أريدَ لها– جزء من الخداع.

وقد التقيت مع أفراد من الإخوان وغيرهم من تيارات مختلفة أثناء أحداث محمد محمود، وليست الأزمة أزمة فكرة أو مشروع ولكنها أزمة بنية أو فاعلية.

والأمل موجود لأننا إذا استخدمنا الريزومة وإذا تم تفجيرها وتقسيمها لأجزاء سيبقى لكل جزء القدرة على إنبات زراعة جديدة، فالثورة دليل على القوة الأخلاقية وهى لحظة من لحظات تجلي الوعي الأخلاقي أو الفاعلية الأخلاقية للأمة وهذا لا ينتهي. ويمكن أن تتحول الريزومات إلى بنية عندما تكون هناك درجة كافية من الوعي المشترك ويحدث نوع من التلاقح الجيني الذي يعقب التقارب والتكسير الذي حدث وتنتج مرجعية جديدة تقام حولها بنية من نوع مختلف؛ فالحل أن نعمل على تعميق الوعي وجعل الممارسة الديمقراطية الانتخابية غير خاصة بالفاعل الانتخابي فقط وإنما سلوك اجتماعي متضمَّن في كل الأبنية الاجتماعية، وهذا يعني في النهاية إعادة تجديد البنية في المجتمع.

د.سيف:

أظن أن أ.عبد الرحمن يشير إلى مستويات ومراحل الانتقال؛ فهناك مرحلة أولى تتعلق بانتقال الحال –ونحن لم ننتقل إليها لأنه لم يحدث تحريك اقتصادي ولم يحدث استقرار أمني وهما أهم أمرين في هذا السياق، ثم بعد ذلك الانتقال السياسي والمؤسسي الذي تنتج فيه عدة

مؤسسات. ولكن هناك وضع جديد يمثل تهديدًا لهذه المؤسسات لأن البرلمان الآن مهدد بالحل والأحزاب مهددة بالحل.

أ.شيماء:

بالنسبة للمسألة المتعلقة بالتوافق التي أكدتها د.ناجية –وهي مسألة مهمة جدًا، ربما لا نصل إلى توافق تام بل توافق حول موضوعات معينة، فتكون توافقاتنا متنوعة ومختلفة.

وبالنسبة للمنبثقين عن الإخوان وهل اختلافهم أيديولوجي أم سياسي؛ لا ستطيع أن أحدد طبيعة الخلاف لأنني لست من داخل الإخوان، ولكنني أتحدث من منطلق التصريحات؛ فالمنفصلين ذكروا أنهم انفصلوا لأسباب سياسية ويؤكدون أنهم مازالوا يحملون مرجعية إسلامية.

أم عن أحزاب الفلول فقد ذكرتها في العرض وموجودة في الورقة، وعن المجلس العسكري ودوره فيوجد جزء في الورقة عن الفاعلين في عملية المنافسة من غير الأحزاب التي ذكرتها في العرض وإن كنت لم أتحدث عنه بشكل مفصل. وأنا لا أتحدث على أي فاعل من منطق الاتهام بقدر ما أنقل الخلافات حول طبيعة هذا الدور.

وبالنسبة لحديث أ.مدحت عن الديمقراطية والثوار ومن الذي استفاد بالديمقراطية، فإنني لا أتحدث عن الديمقراطية باعتبارها فقط الوصول إلى السلطة.

أ.ماجدة:

أولاً بالنسبة لتحفظات أ.نجلاء، فمدخلي للورقة لم يكن مدخلا استقطابيًا أو كيف أختلف كباحثة بمرجعيتي –وأكيد لي مرجعية– مع مسار المرحلة الانتقالية، لكنني حاولت أن أتجاوز الجانب والمدخل الاستقطابي وأخرج لمفاصل المرحلة الانتقالية بشكل آخر. وقد ذكرتي أنني قمت بوضع إطار نظري بحت، ولكنني رصدت أحداث المرحلة الانتقالية من خلال عمل توثيقي من أعمال توثيقية كثيرة ظهرت وبدأت أقف على كل حدث ودلالته في تطور المرحلة الانتقالية. والأهم أنني بصدد تقديم ورقة لمؤتمر عن الانتخابات وأدرس في إطاره المرحلة الانتقالية ودلالاتها بالنسبة للعملية الانتخابية ودلالات العملية الانتخابية بالنسبة لتطور المرحلة الانتقالية فهذا هو نطاق دراستي.

وقد ذكرتُ أن المسار المتعرج أو سمت التعرج في مسار العملية أو المرحلة الانتقالية هو مسار لا يعيبها لأنه سمة فيها ولكنني لم أقل تباطؤ وحضرتك عممتِ، فالتعرج سمة أساسية مرت بها جميع المراحل الانتقالية وهذا مسار طبيعي، لكن المهم ألا نصل بمنحى النزول إلى درجة الكارثية والدموية التي ظهرت في عدة أحداث مثل محمد محمود ومجلس الوزراء. وتوجد أمور بديهية مثل مفهوم الطرف الثالث فكلنا نعلم من هو؛ فهو إما الثورة المضادة وإما النظام

القديم، وجزء كبير منه مازال في الجانب الإداري والتشغيلي في الدولة وهذا كان واضحًا جدًا في أحداث بور سعيد. وليس معنى الطرف الثالث أن هناك قوة مجهولة مغيبة هى التي تتحكم أو الإدارة الحاكمة غير مسئولة.

وبالنسبة لخارطة الطريق، أنا أتحدث عن خارطة الطريق التي وضعها المجلس العسكري وهي ما بعد الإعلان الدستوري الخاص بالاستفتاء والمرحلة الزمنية التي ذكرها في الإعلان الدستوري الأول وهي ستة شهور، ثم الترتيبات الخاصة بالإعلان الدستوري والبيانات التي أصدرها بعد نتيجة الاستفتاء؛ حيث تجرى الانتخابات التشريعية ثم الجمعية التأسيسية للدستور ثم انتخاب رئيس جمهورية وهذا ما كنت أقصده. وعن تقييمنا لخارطة الطريق والمسار فقد جاء ذلك في الجزء الخاص بالسمات والإشكاليات ومنها الغموض، وخطورة أن نترك المرحلة الانتقالية في المسار الارتدادي، وذكرتُ أن المرحلة الانتقالية شهدت عواصف وأخطاء فاضحة.

وبالنسبة للحالة التونسية وكونها في مخاض، فقد أشرت لها للتشابه وللاستفادة مما حققته. بينما تحفظت على الحالات الأخرى التي لا تصلح لمصر وذكرت أن هناك ضوابط للمقارنة وأن كل نموذج له خصوصياته ويجب أن ننتبه لها ونستفيد منها، واستبعدت نماذج أخرى ولم أذكرها لأنها خارج السياق.